# الفصل الخامس

# ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي

## المقدمة

الحمد لله الذي أنعم على البشرية بشريعته الخالدة الصالحة لكل زمان ومكان الوحي لو علمنا بها لنضل أبدًا ولن نعدم حكمًا شرعيًا، نحمده سبحانه وتعالى ونصلي ونسلم على نبيه المعلم الصادق الأمين الذي اصطفاه وبعثه بالنور المبين والدين التين والحجة البينة، وبعد:

تعتبر الأسرة النواة الأولى واللبنة الأساسية في صرح بنياننا الاجتماعي وهي مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية فهي مظهر لتعاون الجنسين هي صرح لتكوين مشاعر الألفة والأخوة وفي إطارها تتدرج الطفولة عماد المستقبل وبين جوانحها نكتسب إنسانيتنا وتتربى أنواع النزوع الاجتماعي في الإنسان عند أول استقباله للدنيا.

لقد أثبتت الدراسات الاجتماعية عدم وجود إمكانية لصياغة الإنسان سواء تربيتهم في أسره. فالأسرة هي المهد الحقيقي لطبيعة الإنسانية، ومن هنا كان اهتمام الإسلام بالأسرة، فالشريعة الإسلامية التي هي رحمة من الخالق بعباده وظله في أرضيه والتي هي خير كلها وعدل كلها لم تهمل جانب الأسرة بل أحاطته بالعناية والرعاية.

فنظرت للأسرة نظرة متكاملة الجوانب ومن جميع الوجوه، حيث بينت الأسس الأخلاقية التي تقوم عليها، وأوضحت المبادئ الحقوقية التي تنظم شئونها وأوضحت ما يتعلق بذلك من أحكام شرعية.

**مراحل نمو ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي:**

هناك عوامل كثيرة تؤخذ في الاعتبار عند أي ظاهرة مثل عدم عزل هذه الظاهرة عن ظروف المجتمع والبيئة الجغرافية وتوزيع السكان والتركيب الاجتماعي والعادات والتقاليد والدخل المادي للفرد والجانب المهم في ذلك هو عدم إلمامهم بأمور الدين، إلى غير ذلك من الاعتبارات.

وبالنسبة للمجتمع العربي الليبي نرى أنه يصعب تحديد الفترة التي ظهرت فيها هذه الظاهرة، وهي الاتجاه المتزايد في حالات الطلاق، إلا أنه يمكن في ضوء بعض العوامل التي نذكرها فيما بعد أن نلمس بداية ظهور تلك الظاهرة.

**أولا: الموقع الجغرافي وتوزيع السكان**

إن لطابع ليبيا الجغرافي أثرًا كبيرًا في ظهور بعض الظواهر الاجتماعية لهذا المجتمع، فالطابع الصحراوي والمساحات الشاسعة الخالية من الزراعة والعمران وعدم وفرة المياه وسوء المناخ في بعض الأحيان وتركز السكان حول مناطق توفر المياه في الواحات وحول المناطق الصالحة للزراعة وكذلك السواحل لها أثر كبير في طباع الناس وصعوبة إيصال الوعي والتعليم الكافي لهم. ومن ناحية توزيع السكان

في هذه المساحة الشاسعة نجد أن تعدد سكان ليبيا في عام 1974 (التعداد العام) بلغ 1,200,246 ذكور، 1,056,790 إناث، وتكاد تقترب نسبة الإناث من الذكور ووصل العدد العام للسكان حسب تعداد بنسبة 57.7٪ خلال السنوات العشر الماضية أي أنهم زادوا بمعدل سنوي مركب قدره 4.2٪. وتعتبر معدل الزيادة هذا في السكان الليبيين خلال العقد المنصرم من بين أعلى المعدلات في العالم. وهذا الارتفاع السنوي يمكن أن يعزي إلى عدة عوامل أهمها: التحسن الملحوظ في مستوى المعيشة وفي تحسين الظروف السكنية والتحسن المستمر في المستوى الصحي العام، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل الوفيات بوجه عام، ووجود معدل خصوبة مرتفعة بين الليبيين، ورجوع عدد من الليبيين الذين كانوا يقيمون خارج الجماهيرية[1].

ويلاحظ من ذلك أن هذه المساحة تقيم عليها نسبة تكاد تكون منخفضة من السكان وبارتباط ظاهرة قلة عدد السكان بظاهرة قلة الموارد قبل ظهور النفط حيث كانت هناك ظروف الحكم العثماني والاستعمار الإيطالي وما ترتب على ذلك من ظهور الأسرة المالكة وما أدت إليه تلك الظروف من وجود آثار نفسية واجتماعية واسعة بين عامة الشعب، فكان عامة الشعب يعيشون معيشة فقيرة، يكتفون بما هو قليل ولم يكن عناك مغالاة في مظاهر المعيشة ولم تكن هناك شروط قاسية توضع أمام المقبلين على الزواج، وكان الطابع البدوي مسيطرًا وكانت القبيلة والعشيرة والعروق نظامًا سائدًا ومازال يتكافل أعضاؤها والمنتمون إليها في حدود إمكاناتهم، حتى أن عملية الزواج والطلاق كانت تتم بدون تسجيلات أو إجراءات وكان التفاخر بوجود الأبناء وكثرة الزوجات شائعًا.

---

(1) مصلحة الإحصاء والتعداد، أمانة التخطيط، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان.

**ثانيًا: أثر ظهور النفط**

أثر اكتشاف النفط تأثيرًا كبيرًا في الحياة الاجتماعية ونجد أن كثيرًا من التغييرات قد طرأت على المجتمع أي أن التغير المادي الذي صاحب اكتشاف النفط لحقه تغيرًا كيفيًا في حياة الناس وعاداتهم الاجتماعية - وصلتهم بالبيئة - فتغيرات طريقة حياة البعض منهم، وأدى ذلك إلى هجرة كثير من المواطنين بحثًا عن العمل وتركوا مراعيهم وحقوقهم واتجهوا إلى مناطق آبار النفط والتي كانت تعمل بها شركات أجنبية.

وانتشرت بعض المظاهر الاجتماعية التي أثرت على طابع الناس في تلك الفترة فظهر الترف والثراء نتيجة لامتزاج بعض الثقافات وانتقال العادات إلى المجتمع الليبي، وأصبحت الرغبة لدى الناس في التقليد والمحاكاة في العادات والتقاليد تقوى وتنتشر وأصبحت موارد بعض الناس كبيرة مما ساعد فيما بعد على انتشار تعدد الزوجات وظاهرة الطلاق.

**ثالثا: العادات الاجتماعية**

أما فيما يخص العادات الاجتماعية فقد أخذت طابعًا جديدًا بعد ظهور النفط فبدأ الصراع بين الناس حول دفع الذهب وإنفاق الأموال الطائرة في الفتاة إلى خلاف ذلك من إقامة البيوت الفاخرة وما يلحقها من حياة الترف حتى نشأت عادات جديدة ورسخت في الأذهان فكرة غلاء المهور، وتحولت عملية طلب أي فتاة للزواج من شاب أمرًا من اختصاص الأبوين فقط واتخذت صفة الصفقة والمساومة على الذهاب، التي ستقدم للعروس وعدد الدينارات التي ستدفع وتكاليف الحفل والهدايا، وأصبح الأمر ضربًا من ضروب المباهاة دون أي نظر لأي اعتبارات إنسانية كموافقة الشباب أو الفتاة أو الفوارق العمرية بينهما أو قدرتهما على تحمل أعباء المعيشة أو توافقهما من حيث إمكانياتهما الذاتية فيمتثل الشباب لرغبة أبيه وأمه في تزويجه من فتاة معينة، وكذلك تنصاع الفتاة في أوامر والديها وتذهب إلى

منزل الزوج لتفاجأ بطباعه ويفاجأ بها وسرعان ما ينتهي الأمر إلى الطلاق وتكرر الكرة وتعود للطلاق، وهكذا ... ويترتب على هذه المشكلة فشل غالبية الزيجات التي تتم بهذه الطريقة نتيجة لعدم إتاحة الفرصة للشباب في اختيار شريكة حياته وثانيًا إلى الأوامر الصارمة من الوالدين أو الأقارب بفرض زوجة بعينها بما يدخل في ذلك من حسابات القرابة والقبيلة والثراء.

ويلحق ظاهر الطلاق في المجتمع الليبي ظاهرة أخرى وهي اختلاف النظر إلى وضع المطلقة في المجتمع، فالمطلقة في المجتمع العربي الليبي وحسب الشريعة يحق لها أن تتزوج بعد انقضاء العدة بعد الطلاق، ويلاحظ في بعض المجتمعات العربية المجاورة أن المطلقة قليلاً ما يخطبها أحد وذلك للاعتقاد أنها ما طلقت إلا لعيب فيها أو لسوء سلوكها أو بسبب الخلافات التي تثيرها. أما في المجتمع العربي الليبي فقد تختلف النظرة إلى المطلقة، ويمكن خطوبتها لرجل آخر بنفس المهر وكمية الذهب مما قد يشجع ويساهم في سهولة عملية الطلاق وعدم الاكتراث بما ينتج عنها من آثار. فحينما تطلق الزوجة ويكون لديها أبناء صغار وتتزوج من رجل آخر وتنجب أطفالاً آخرين تطلق .. وهكذا، فتكون النتيجة سيئة تربويًا على الأبناء وربما يتعمد أهل الزوجة طلاقها من زوجها لأسباب واهية.

**رابعًا: الأمية وعدم التوعية الأسرية**

إذا كانت الأسباب السابقة تعتبر ضمن العوامل الأساسية في انتشار ظاهرة الطلاق إلا أن هناك أسباب تتعلق بانتشار الأمية ونقص التوعية الأسرية ولا ننسى ما قامت به ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة من تقدم في هذا المجال، إلا أن هذه المجهودات لم تصل إلى الهدف المنشود بين عامة المواطنين في عدم استيعابهم للكلمة المكتوبة أو وصول أي نوع من التوعية إليهم عن طريق النشر، وكذلك قصور التوعية الأسرية في المرحلة الماضية وخاصة بين الأمهات والفتيات تشكل في مجموعات عوائق لتطوير العادات البالية - مثل التعصب القبلي والجهل بمواطن

الأمور الحياتية - وقد أثرت في الماضي بُعد المسافات بين المدن والقرى في عدم وصول الوعي المطلوب الذي يقع العبء فيه على الشباب بالاشتراك مع جهود المؤسسات الاجتماعية، فمن مجموع العوامل السابقة قد نرى أن ظاهرة الطلاق في المجتمع العربي الليبي موجودة وبارزة بشكل واضح، الأمر الذي يتطلب تضافر كل جهود المؤسسات الاجتماعية والأهلية في محاربة هذه الظاهرة وتغيير مفاهيم الناس ومحاولة تغيير وتبديل العادات القديمة الضارة بعادات جديدة تتمشى مع مجتمع القرن الواحد والعشرين، المجتمع الحر السعيد[1].

**الآثار الاجتماعية للطلاق**

وظاهرة الطلاق إذا تفشت في مجتمع من المجتمعات تؤثر على بنيانه وكيانه ومقوماته الأساسية المتمثلة في الفرد والأسرة والمجتمع ككل. لاشك فيه أن الطلاق له آثاره على الزوجين كأفراد في أسرة وكثيرًا مما يؤدي إلى الضياع والانحراف لأحدهما وعدم الرضى عن النفس إضافة إلى عدم التكيف مع المجتمع الموجود فيه، وذلك نتيجة فشله في الحياة الزوجية وعدم قدرته على بناء أسرة. هذا .. كما أن له آثار أخرى من ناحية الزواج، وهي الخسارة المالية التي يتكبدها الزوج في المهر والنفقات وكلنا يعرف غلاء المهور في المجتمع العربي الليبي التي وصلت إلى أرقام خيالية في يوم من الأيام، وقد جعلت الشباب يحجم عن الزواج كما أدت بالتالي إلى عزوف الشباب عن الزواج من داخل الجماهيرية وزواجهم من خارجها نظرًا لقلة التكاليف. هذا بالإضافة إلى تأثير الطلاق على الزوجة المطلقة كالانحراف وفقدان الأمل في الزواج مرة ثانية لأن نظرة المجتمع العربي إلى المطلقة قد تكون نظرة غير سليمة وذلك بإحجام الرجال عن المطلقات دون النظر إلى الظروف التي

---

(1) أنظر: كتاب شئون الأسرة، أمانة الضمان الاجتماعي طرابلس، ص 206، أمانة الضمان، لسنة 1978.

أدت إلى إحداث الطلاق، ومن هنا قد تنتقم المطلقة من المجتمع وذلك باتخاذ موقف سلبي قد يؤدي بها إلى الانحراف السلوكي.

كما أن للطلاق آثاره ونتائجه على الأسرة وذلك بتقويض وهدم بنيانها وفك الرابطة القوية التي تربط بين أفرادها، فالطلاق يؤدي إلى انفصال الزوجين عن بعضهما ويؤدي بالتالي إلى تقسيم الأبناء بين الأبوين فنجد بعضهم مع الأب والبعض الآخر مع الأم وقد نجد بعضهم مع الأقارب أو في بعض المؤسسات الاجتماعية وهنا يفقد الرعاية والعناية السليمة ويفقدون التوجيه والإرشاد في السنوات الأولى من حياتهم ونحن نعلم ما لهذه المرحلة من تأثير قوي على شخصية الطفل واكتمال نموه النفسي والجسمي والاجتماعي من تأثير قوي على شخصية الطفل واكتمال نموه النفسي والجسمي والاجتماعي، وكل عناصر الشخصية لا تنمو نموًا طبيعيًا إلا في ظل الأسرة الطبيعية وبذلك ينتج لنا أطفال غير أسوياء لا يتوفر فيهم مقومات الشخصية السليمة التي تؤهل صاحبها للبذل والعطاء بل يصبح صاحبها شخصًا اتكاليًا، بل وقد تحدث كثير من الجرائم والانحراف السلوكي وذلك في انحراف وتشرد الأحداث ويصبحون معول هدم ينخر بنيان المجتمع بدلاً من أن يصبحوا أداة بناء وإصلاح تعمل لرقيه وتقدمه.

ولاشك أن الأسرة هي الدعامة واللبنة الأولى للمجتمع فإذا صلحت الأسرة صلح المجتمع، وأن دمار الأسرة وتفككها نتيجة للطلاق فيؤدي بالتالي إلى إعاقة بناء المجتمع وتعثره.

فللطلاق أثره البالغ الذي يجب ألا نفعله أو نتناساه لما له من أثر في إعاقة تقدم المجتمع فالمجتمعات التي تتفشى فيها العلل والأمراض الاجتماعية مثل ظاهرة الطلاق لاشك أنها تصاب بداء خبيث يحتم كيانها وبنيانها بل وتصبح في وضع لا يؤهلها للرقي والسير في ركب الحضارة.

فالطلاق إذا تفشى في المجتمع فإنه يؤدي إلى قتل البذور الأولى فيه وهم الأفراد

الذين يقوم على كاهلهم بناؤه ورقيه فإذا أصبح هؤلاء الأفراد أداة فساد وخراب فإن ذلك يعوق تقدم المجتمع، بل انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع يؤدي إلى تكليف المجتمع (الدولة) مبالغ طائلة من ميزانيته وذلك في إنشاء مؤسسات لرعاية أبناء المطلقين وحمايتهم من الانحراف وكذلك إنشاء مؤسسات للأحداث المنحرفين لرعايتهم ودور ومؤسسات خاصة للنساء المنحرفات لحمايتهم وتوفير العيش الكريم لهن كمواطنات. هذا كما أن الطلاق يؤدي إلى أسوأ من ذلك وهو انحراف المطلقات اللاتي يئسن من الزواج واتخذنا طرق غير شرعية سواء للاكتساب أو لإشباع الغريزة الجنسية. هذا كما لا يجب أن نغفل أن الشخص غير المتكيف مع نفسه، لا يستطيع أن يعطي ولا يستطيع أن ينتج وكلما أصبح عدد كبير من أفراد المجتمع غير قادرين على العطاء والبذل قل إنتاجهم وبذلك قل إنتاج المجتمع مما يؤدي إلى إعاقة تقدمه. وخلاصة القول فإن إيقاع الطلاق في حد ذاته من أسرع العمليات وأسهلها نفاذًا فهي لا تكلف المرء إلا النطق بكلمة واحدة تنحل على أثرها عقدة الزواج وينهدم بيت الزوجية وتتفكك الأسرة ويتبدد شملها وتصبح الزوجة التي كانت ألصق الناس أغرب الناس عنه ويصبح الأبناء ي مهب الرياح بين الزوجين لا يعرفون من منهما أكثر رعاية وعطفًا وأيهما أقدر على توفير الخدمة والراحة لهم، وهكذا تكون عملية الطلاق مأساة عائلية تطول وتكثر المنازعات حولها في المحاكم لمعالجتها.

ومن محاسن الإسلام ما شرعه من إباحة الطلاق وقد دلت التجارب على أن الطلاق فرصة صالحة للتخلص من ضرر أشد منه، عند استفحال أسباب الشقاق بين الزوجين، وقام الدليل القاطع على ما جاء به الإسلام الحكيم في شأن الطلاق أقرب إلى الإنسانية وأوفى بالعدالة، مما جاء في غيره من الأديان والشرائع الأخرى.

ولم يكن العرب في الجاهلية يرجعون إلى عدل أو إنسانية في معاملة زوجاتهم فجاء الإسلام مستهجنًا عاداتهم ومقوضًا أركانها، قال تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ۖ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢٦﴾ وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ

عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٨﴾ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ ۖ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ ۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا۟ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ ۗ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٢٩﴾ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۗ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٢٣٠﴾ ﴾ [البقرة: 226-230].

وفي الحديث الشريف: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق » [رواه أبو داود].

ومن حكمة الإسلام وتمام ملاءمته للسنن الاجتماعية إنه لم يحرم الطلاق لأنه ليس شرًا على الإطلاق، بل هناك ضرورات تقتضيه، ومن تأمل في قوله تعالى: ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ ۖ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ ۗ ﴾ [البقرة: 229]، يجد الحكمة في جعل الطلاق مرتين إيجاد فرصة للصلح والتفاهم والصلح خير، على أن الإسلام رأى إجراء التحكم قبل الطلاق ليتروى كل من الزوجين فيه قبل الإقدام عليه والقطع فيه.

فالإسلام الحكيم يعلن أن أغض إلى الله الطلاق، وأن الطلاق مرتان، أن التحكيم يسبق إنفاذ الطلاق وأن للمرأة حق طلب الطلاق لأسباب شرعية، وكل ذلك لأن الإقدام عليه قبل استيفاء أسبابه، مقوض لسعادة الأسرة، وله أثر شيء جدًا في تربية الأبناء، وزاد في التنفير من الطلاق قوله تعالى: ﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ۗ ﴾ [البقرة: 230]، فاشترط زوج لآخر قبل الرجوع إلى الأولى، أكبر مانع من إيقاع الطلاق عند المسلمين، وهم أصحاب الغيرة والحمية، وأقوى رادع لهم من ذلك.

وقليل من الناس من يرتاح إلى أن يتزوج غيره بامرأته بعد طلاقها بدافع الغيرة والأثرة.

نداء اقتضت حكمة العليم الخبير جل وعلا أن يكون تنظيم الأحوال الشخصية وتقنين أحكامها في من عنده تعالى حتى لا يستنكف أحد من الخضوع لها أو يتجرأ في الخروج عليها.

**كما أنه يمكن تلخيص أسباب الطلاق من واقع حالات الطلاق بالمحاكم في الآتي:**

1- عدم وجود تكافؤ بين الزوجين من حيث السن والمستوى التعليمي والاجتماعي.
2- زواج المصلحة غالبًا ما ينتهي بالطلاق لتضارب المصالح.
3- الحب الطارئ بعد الزواج وهذا غالبًا ما يكون طرف الزوج.
4- سوء العشرة والمعاملة بين الزوجين (العروس) وأسرة الزوج نتيجة السكن في بيت واحد.
5- المبالغة في متطلبات الحياة اليومية لشئون الأسرة وكثرة الطلبات والتي لها علاقة بالمناسبات.
6- الاختلاف حول مرتب الزوجة من طرفها وعدم الاتفاق عليه.
7- الزواج من الخارج وما يترتب عليه من عدم تطابق في بعض العادات والتقاليد الاجتماعية.
8- عدم الطاعة من الزوجة والخروج بدون أذنه.
9- عدم استجابة الزوجة أحيانًا لظروف الزوج في حالة الانتقال إلى مكان عمل بعيد.
10- عدم إمكانية الزوج في توفير بيت مستقل وله جميع لوازم الحياة الضرورية.
11- عدم المساواة بين الزوجات في حالة تعدد الزوجات.

**ويمكن من خلال هذه الدراسة استخلاص بعض هذه النتائج التي لها علاقة بظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي:**

1- كانت نسبة الطلاق للزواج على مستوى بلدية طرابلس حوالي 22.8٪.

2- كانت نسبة الطلاق لعدد سكان بلدية طرابلس تقريبا 19.3٪.

3- سجلت أعلى نسبة طلاق الفرع البلدي أبو سليم حيث كانت حوالي 30٪.

4- وكانت أقل نسبة طلاق وردت من فرعي سوق الجمعة وعين زارة بلغت حوالي 13.2٪.

5- تبين أن نسبة الطلاق في فترة السبعينيات أكثر منهما في فترة الثمانينيات.

6- كانت أعلى نسبة طلاق في سن أقل من 35 سنة حيث وصلت حوالي 53.8٪.

7- أتضح إنه كان لقانون الزواج والطلاق رقم 10 لسنة 1984 وتعديلات لسنة 1991 أثر إيجابي على ظاهرة الطلاق داخل البلدية حيث كانت النسبة قبل صدور القانون 20.6٪ أما بعده فكانت حوالي 13.6٪.

8- أما من حيث أنواع الطلاق الثلاثة (الرجعي، الخلع، البائن) اتضح أن الطلاق الرجعي في المرتبة الأخيرة بنسبة حوالي 22.3٪. وبما أن الخلع يتم من طرف المرأة، عليه يستنتج أن للمرأة دور واضح في أحداث عملية الطلاق بنسبة تكاد تكون قريبة من الرجل.

9- وفيما يتعلق بالمهنة نجد أن نسبة الطلاق مرتفعة لدى الذين يمتهنون بالأعمال الذهنية بينما تنخفض عند أصحاب المهن العضلية، أي أن هناك علاقة بين المهنة والطلاق.

10- تبين أن هناك تدني أو نقص في نسبة الزواج وهذا قد يدل على عزوف الشباب عن الزواج أو تأخر سن الزواج لديهم. أي أن نسبة الزواج تميل إلى الانخفاض.

11- الطلاق بالصلح وفقًا للمادة 14 من القانون رقم 10 يأتي في المرتبة الأولى ثم الطلاق للضرر في المرتبة الثانية ويليه في المرتبة الأخيرة الطلاق لغياب الزوج.